

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 100 - الباب الثاني في بعض المسائل المتعلّقة

بالرّاهن والمُمرّتهن وتُدْرَجُ هُنَا خُلاصةُ الباب الثاني
والباب الثالث في بعض مسائل عائِدَةٍ للرّاهن والمُمرّتهن
والمُمرّهون . الرّهْنُ عَقْدٌ لازِمٌ بالنّسبة للرّاهن . بِنَاءً
عَلَيْهِمْ يَجُوزُ فِيهِ خِيَارُ الشّرْطِ للرّاهن . 1 الرّاهن الرّهْنُ
يَكُونُ مَوْقُوفًا فِي يَدِ الْمُمرّتهن مُدَّةَ الْخِيَارِ وَفِي حَالِ هَلَاكِهِ
يَضُمَّنُ الْمُمرّتهنُ الْأَقْلَّ مِنْ الدَّيْنِ . الرّهْنُ لَيْسَ عَقْدًا لازِمًا
بِالنّسبة إِلَى الْمُمرّتهن وَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذْ مُجَرَّدُ الْفَسْخِ لَا
يُبْطِلُ الرّهْنَ الْعَقْدُ بِذَاتِهِ مَا زَالَ الْقَبْضُ وَالرّهْنُ قَائِمَيْنِ
مَعًا فَالرّهْنُ يَكُونُ دَائِمًا مَضْمُونًا . للرّاهن أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا
أَوْ اثْنَيْنِ وَيَشْتَرِطُ لِذَلِكَ شَرْطَانِ 2 الْمُمرّتهنُ (1) أَنْ يَكُونَ
لِلْعَقْدِ وَاحِدًا (2) أَنْ لَا يَكُونَ نَصٌّ فِي التّابِعِيضِ . وَكَذَلِكَ
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُمرّتهنُ وَاحِدًا وَالرّاهنُ اثْنَيْنِ عَلَى شَرْطِ
أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ وَاحِدًا . إِلَّا أَنْزَهُ لِكَيْ يَكُونَ هَذَا الْفَسْخُ
مُسْقِطًا لِحَقِّ الْإِلِمْسَاكِ فِي الرّهْنِ يَلْزَمُ أَوْ لَا : رَدُّ الرّهْنِ
لِلرّاهن ثَانِيًا : تَأْذِيَةُ الدَّيْنِ . ثَالِثًا : إِبْرَاءُ الْمُمرّتهنِ
لِلرّاهن . رَابِعًا : هِبَةُ الدَّيْنِ لِلرّاهن . 3 الْمُمرّهونُ (1)
يَكُونُ الْمُمرّهونُ مَالِ الرّاهنِ الْمُمرّتهنُ يَحْفَظُ الرّهْنَ بِالذّاتِ
أَوْ بِوِاسِطَةِ أَمِينِهِ وَإِذَا هَلَكَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَلْزَمُ
الضّمَانُ بِنَاءً عَلَى الْمَادَّةِ (91) . فَالْفِعْلُ الَّذِي يُوجِبُ
الضّمَانَ عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ يُوجِبُ ضَمَانَ الْغَصَبِ عَلَى الْمُمرّتهنِ .
وَلَدَيَّ عَوْدَتِهِ لِلْوَاقِ بَعْدَ الْمُخَالَفَةِ يَبْرَأُ الْمُمرّتهنُ مِنْ
ضَمَانِ الْغَصَبِ وَهَذَا لَيْسَ كَالِإِجَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَخَّرَ فِي
الِإِجَارَةِ يَعْمَلُ بِاسْمِهِ وَأَمَّا الْمُمرّتهنُ فَيَحْفَظُهُ بِاسْمِ
الرّاهنِ . وَمَنْزُونَةُ مُحَافَظَةِ الرّهْنِ عَائِدَةٌ عَلَى الرّاهنِ . فَإِذَا
أَنْفَقَ بِإِلَا حُكْمِ الْحَاكِمِ وَبِإِلَا أَمْرٍ يَكُونُ مُتَبَرِّرًا . (اُسْتُثْنِي
إِنْ لَمْ يُوْجَدْ قَاضٍ فِي الْبِلَادَةِ) . فَالْإِتِّفَاقُ لِأَجْلِ بَقَاءِ وَإِصْلَاحِ

الرَّهْنِ عَائِدٌ عَلَى الرَّاهِنِ . (وَإِذَا اُتِفِقَ بِرَلا حُكْمِ النِّحَاكِمِ
وَبِرَلا أَمْرٍ يَكُونُ مُتَبَرِّعًا) . وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَدْفَعَ هَذِهِ
الْمَصَارِيفَ مِنْ نَمَاءِ الرَّهْنِ .